الأحزاب تحفز أنصارها للانتخابات الرئاسية في 21 فبراير

فيما أطراف سياسية تتبادل الاتهامات بالسعي لعرقلة الانتخابات الرئاسية المبكرة القادمة التي صارت عملية ملزمة امتثالاً للمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية التي جرى التوقيع عليهما من قبل الأطراف المتنازعة.. فإن الأطراف نفسها أخذت -كل في طريقها- تسارع في اتخاذ خطوات عملية تحاول من خلالها إبعاد أي شبهة يمكن أن تقترب بها من التصديق على أي اتهام بالتقاعس، وعدم التفاعل مع الحدث.

يؤكد محللون سياسيون بأن هناك قوى وأجنحة داخل بعض هذه الأحزاب ترفض المبادرة الخليجية من أصلها إذ تبدو غير مقنعة بالنسبة لها.. لذلك فإن هذه القوى هي من تثير المخاوف.

في سياق التفاعل الإيجابي مع عملية الإعداد للانتخابات خصوصاً في شق دعوة الأحزاب لقواعدها للمشاركة، دعا عضو اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام حسين حازب المؤتمرين وجموع الناخبين في اليمن الذهاب إلى الانتخابات وانتخاب عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية رئيسا يوم ٢١ فبراير، وقال أمام الجماهير المحتشدة في ميدان التحرير: الواجب علينا جميعاً التوجه يوم ٢١فبراير القادم إلى صناديق الاقتراع لنقول (نعم لـ عبدربه منصور هادي) وأن نتحدى أي مصاعب تحاول أن تعرقل عملية التصويت. وأن لا نعتمد على الضجيج الإعلامي الذي جربناه.. ودعا حزب اللقاء المشترك إلى احترام التزاماتهم التي وقعوا عليها.. وقال «ادعوكم إلى احترام كلمتكم».

وطالب تكتل اللقاء المشترك في بلاغ صحفي أعضاءَه وأنصاره وكل القوى بأن يكونوا في مقدمة الصفوف للإدلاء بأصواتهم لمرشح الرئاسة التوافقي عبدربه منصور هادي.

من جهته شدد التجمع اليمني للإصلاح في اجتماع موسع لقياداته على ضرورة الدفع باتجاه المشاركة الفاعلة في الانتخابات الرئاسية وتحقيق معدلات مرتفعة من نسبة التصويت.. داعياً كافة أعضاء الإصلاح وأنصاره وكافة أبناء الشعب اليمني إلى المشاركة الواسعة في الانتخابات وإلى التصويت لمرشح التوافق الوطني عبدربه منصور هادي».

متوقعة في المشهد القادم

خارطة حزبية بتفاصيل جديدة فهل من تأثير؟

يتوقع مراقبون تغييرا في تفاصيل الخارطة الحزبية اليمنية تظهر فيها الانجذاب المتطرف إلى الداخل الحزبي لحساب الحزب وتحالفاته غير المعلنة مع مكونات أخرى أحيانا، وأحيانا ضمن ارتباطات والتزامات خارجية.

ويعطي البعض لمثل هكذا حال المبرر الذي يشكله الوضع القائم اليوم من مساعٍ حثيثة لقوى إقليمية لتثبيت وجودها وصولا إلى لعب دور في سياسة اليمن مستقبلا خصوصا تلك التي تشهد علاقاتها نوعا من الصراع.

كما يرى آخرون أن ما يمكن أن تشهده خارطة الأحزاب من تبدلات يمكن الإفادة منه إذا ما خلى من الحسابات الخاصة.

المحلل السياسي أحمد صالح الفقيه يتوقع أن تشهد الفترة القادمة ظهور ما لا يقل عن عشرة أحزاب خصوصا في المحافظات التي شهدت حراكا قويا خلال العام الماضي.. وأكد بأن الكثرة الحزبية ستكون مفيدة لأنها ستعطي الناخبين الكثير من الخيارات في البرامج.. وأضاف «مع ذلك فانه خلال عقد أو عقدين من الزمن لا شك انه ستجري عملية غربلة وسيبقى الأفضل من هذه الأحزاب» .. لافتا إلى انه ليس مهما في الحزب عدد الأعضاء أو كثرة المال وإنما فكر الحزب وتاريخه وسمعته وبالتالي قدرته على المشاركة في الخضم السياسي بقدرة تؤهله للقيادة.. ويستشهد الفقيه بحزب بولن اجاويد في تركيا ويقول «هذا الحزب ليس له مقرات أو إمكانات كبيرة وما إلى ذلك.. ويحدث أن يختفي طويلا ثم يظهر، إلا انه صار ملاحظا انه عندما يتحرك اجاويد للانتخابات فان حزبه حينها يظهر بشكل قوي وبكثير من المقومات وكثير من المناصرين».

باحثون وأكاديميون يرون أن الساحة مهيأة لظهور قوى سياسية جديدة تترجم حاجة بعض الشرائح الاجتماعية لإيصال صوتها ومطالبها إلى الآخرين.. مؤكدين على حقها في تأطير نفسها ضمن كيانات سياسية طالما وهي تلتزم الضوابط التي يحددها الدستور والقانون.

الدكتور سامي السياغي مدير مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بجامعة صنعاء يتوقع من جهته انضمام أحزاب جديدة إلى المشهد الحزبي وساحة الفعل السياسي ويرى أن ظهور أي قوى جديدة سيكون بمثابة دماء ستضخ في شرايين الوطن حسب تعبيره.. مشيرا إلى أن مثل هذا الفعل «سيعمل على إعادة التوازن نوعا ما بين القوى والخيارات السياسية خاصة وقد ظهر أن هناك كثيراً من الشرائح الشعبية لم تستطع خلال الفترة الماضية التعبير عن رؤاها في ظل هذا الخضم السياسي القائم».

وأضاف الدكتور سامي السياغي «الفرصة الآن متاحة لأي تيارات أو قوى سياسية للظهور والإعلان عن نفسها وأعتقد أن البيئة مناسبة والمناخ ملائم جدا وستجد هذه القوى الكثير من الدعم من قبل مختلف الأطراف السياسية».

ولم تكن فقط الجماعات والائتلافات التي ظهرت في ساحات شباب ثورة التغيير وحدها المثيرة للتوقع بتبدل ملامح المشهد الحزبي القادم.. بل ما أعقب ذلك من نشاط لجماعات متواجدة، وتأسيس أحزاب جديدة، والتخطيط لأحزاب أخرى يُتوقع الكشف عنها خلال الأسابيع القادمة، يدور الحديث عنها في الوسط السياسي في اتجاه جدلي حول مبادئها ومنطلقها وبرامجها السياسية، مع تخوف معلن من أن تكون تابعة لأجندات خارجية.. يؤكد الدكتور سامي السياغي أن التخوف من ظهور أحزاب جديدة والشك في نظامها أمر لا يجب أن يكون عائقا يحول دون ممارسة أي جماعة لحق من حقوقها الدستورية.. وقال «ما يجب أن نحكم عليه في أداء أي حزب هو برنامجه السياسي وميثاق عمله وطبيعة أنظمته ولوائحه الداخلية ثم الاستناد إلى الدستور والقانون الذي حدد ضوابط العمل فعلى أساسها يمكن محاسبة أي طرف سياسي عن مدى التزامه بهذه اللوائح والقوانين».

حزب (رأي):

لن يكون هناك دور لأي حزب ما لم يجدد نفسه

شن حزب «رأي» نقدا على الأحزاب العربية (حاكمة ومعارضة) ومنها الأحزاب اليمنية مشيرا إلى أنها تعاني من «اختلالات بنيوية نخرت كينونتها نتيجة عدم التجديد والتطور ليس في شخوصها على وجه الخصوص بل وفي أدواتها في الإدارة والفكر السياسي ونمط التحليل، وآليات صياغة سياسات مستجيبة لنبض الشارع وتنفيذها».

وقال في بيان له ومثلما فاجأت الأحزاب الحاكمة المراقبين بهشاشتها ظهرت منظمات المجتمع المدني وضمنها أحزاب المعارضة بحالة شبيهة بسبب الضربات الاستباقية التي كانت قد تلقتها من السلطات، ونتيجة انشغالها عن تطوير آلياتها ومنظوماتها باللهث خلف حوارات وصفقات مع منظومة الحكم، وكثير منها قد ألف السلطة وحن للعودة إليها، وبالتالي لم تتبنَ برامج إصلاحية جادة داخلياً، فضعفت حركتها، وتشوشت رؤيتها، علاوة على ما تعانيه من فقدان حاد للثقة بينها وبعضها، ومع جماهير الشعب. وأدركت بجلاء أنها لم تعد تمسك بخيوط اللعبة السياسية وأنه لم يعد ما يحسب لها سوى ما أسهمت به سابقاً من مراكمة تعبئة الشارع خلال السنوات المنصرمة من عملها وخطابها المعارض، فرفعت منسوب الاحتقان في وجه الأنظمة.

وأضاف في البيان الموسوم بـ«السفر إلى المستقبل»: علينا أن ندرك أنه من غير المنطقي ولا المعقول ولا المقبول أن نعيد هيكلة كل الدولة ومؤسساتها وآلياتها.. وننسى أن الدولة مكونة من أرض وشعب ونظام حكم، وأن مؤسسات المجتمع المدني غدت مرتكزاً محورياً في أركان الدولة المدنية الحديثة التي ننشدها.. مشيرا إلى أنه سيكون خطأً كبيراً وأمراً معيباً أن يصبح كل شيء جديداً في هيكلة الدولة ومنظومة الحكم وسلطاتها بينما تبقى مؤسسات المجتمع المدني من أحزاب ومنظمات وجمعيات...إلخ دون تغيير أو تجديد أو إعادة هيكلة.

مشددا على أن التحولات الجذرية التي أحدثتها ثورات الربيع العربي، بما تتسم به من أثر بعيد المدى توصلنا إلى القول إنه لن يكون هناك مجال أو دور لأي حزب، أو منظمة، أو أي إطار من منظمات المجتمع المدني، ما لم يجدد نفسه ويعيد هيكلة أطره وتطوير وتجديد قياداته ووسائل أدائه لرسالته، فالتجديد هو الإكسير الأهم المقاوم لشيخوخة المؤسسات.

وأكد حزب الرابطة في بيانه المتضمن رؤيته لتمكين الشباب من قيادة الحزب بأن بقاء الأحزاب على النمط التقليدي في التفكير والتحليل وأساليب الحركة والسكون والهياكل والأطر في عالم يتطور علمياً وفكرياً وإنسانياً إنما هو حكم بالفناء على هذه الأحزاب، فالناس ينتظرون من منظمات المجتمع المدني عامة والأحزاب خاصة أداء غير الذي سبق، ووجوها ونخب سياسية غير التي ألفوها، تبرز قدرتها على التعاطي مع العصر وتترجم مواقفها وتصوراتها التغييرية، وينتظرون من الأحزاب أن تتجدد في هياكلها وأن تنصف شبيبتها وأن تتواصل مع قواعدها، من أجل بلورة تصورات أكثر جرأة للتغييرات الشاملة.

وقال: إن كثرة الأحزاب في أي بلد ليس دليل عافية ولا هو دليل على الحرية والديمقراطية بل إنه إن ترافق مع هشاشة في الأداء، وجمود في الحركة، يغدو دليل توجه شمولي يفرغ الأحزاب والمنظمات من محتواها، وينزع منها الروح.

وأضاف: لم يعد مقبولاً السكوت على قصور عمل مؤسسات المجتمع المدني وفي مقدمتها الأحزاب، وبعدها عن الحركة المجتمعية وعدم مواكبتها لتطلعات الناس وطموحاتهم، أو تخلفها عن أهداف الشارع وحركته وأساليبه الجديدة، وغض الطرف عن الأوضاع الداخلية لتلك المنظمات، وابتعادها عن جيل الشباب الحامل الأساسي والمحرك لأي تغيير محتمل، وتكلس البعض منها لتصبح بناها المؤسسية والتنظيمية مانعة لتبادل المواقع القيادية والهيئات التنظيمية، تحول دون ضخ الدماء الجديدة المتطورة في شرايينها.

محللون : قواعد لأحزاب تعيش حالة صحوة بدأت في «البعث»

□ أوضحت تحليلات أن الحراك الاعتراضي الذي يعيشه حزب البعث العربي الاشتراكي «قطر اليمن» مع قيادة الحزب، ناتج طبيعي لحالة التكلس التي تستهوي الكثير من الأحزاب اليمنية.

وأكد محللون أن استمرار وضع الأحزاب الداخلي لسنوات على نمطية واحدة يولد – بلا شك – حالة من الاحتقان والرفض لدى قواعد الحزب قد يقود إلى الانفجار، مشيرين إلى أن تفعيل الجانب الديمقراطي داخل الأحزاب وعقد مؤتمراتها بشكل منتظم، هي مطالب طبيعية، إلا أن هناك من هذه الأحزاب مَنْ لا يروق لها مثل هذا وتستبدله حسب تصريحات لـ «أحزاب» بترحيل الاستحقاقات إلى أوقات متقادمة لاستمرار سيطرة شخصيات بذاتها في قيادات مثل هذه الأحزاب على مواقع القيادة فيها.

وكان عدد من كوادر وأعضاء حزب البعث العربي الاشتراكي «قطر اليمن» قد بدأوا الأسبوع الماضي تنفيذ اعتصام أمام مقر الحزب، مطالبين بتغيير قيادة الحزب التي يتهمونها بالتقاعس والإهمال والاستيلاء على مخصصات الحزب وتهميش دوره.

وقال نجيب الحميري، عضو اللجنة المركزية للحزب، أمين فرع الحزب لـ «أحزاب» : إن القيادة القطرية الحالية للحزب تعتبر فاقدة للشرعية نظراً لعدم انعقاد المؤتمر القطري الخامس للحزب، والذي مضى على موعد انعقاده عامان، ناهيك عن اقتصار مهام القيادة القطرية على أربعة أعضاء، اثنين منهم غير منتخبين وتم تعيينهم بصورة مخالفة للنظام الداخلي، بينما تم تهميش أعضاء القيادة القطرية المنتخبين من المؤتمر القطري الرابع، إلى جانب تعطيل دور اللجنة المركزية، باعتبارها السلطة التشريعية للحزب وعدم إجراء اجتماعاتها الدورية كل ستة أشهر بحسب النظام الداخلي، نظراً لعدم الدعوة لاجتماعها، مشيراً إلى أنه خلال السنوات الست الفائتة لم تعقد اللجنة المركزية سوى اجتماعين فقط، مرجعاً ذلك لرغبة القيادة الحالية في تعطيل مؤسسات وهيئات الحزب المختلفة من قبل قيادة غير شرعية والتحكم بمصير الحزب وارتكاب جملة من الخروقات والتجاوزات المالية.

وأضاف : إن ذلك يتطلب إيقاف تلك التجاوزات ومحاسبة أعضاء القيادة على ما ارتكبوه من خروقات وتجاوزات وذلك بعد تقديم استقالاتهم حسب مطالب المحتجين.

وذكرت مصادر في الحزب لـ «أحزاب» أن القيادي في البعث علي الأسدي، التقى رئيس لجنة شؤون الأحزاب الدكتور رشاد الرصاص بشأن وضع الحزب ومطالب البعثيين، وقد تفهم الدكتور الرصاص حسب المصادر لهذه المطالب.

الحزب الاشتراكي في الاشتراكية الدولية

أقر اجتماع مجلس الاشتراكية الدولية المنعقد في مدينة سان خوزيه عاصمة جمهورية كوستاريكا في أمريكا الجنوبية خلال يومي ٢٤-٢٣ يناير الجاري اعتماد ترفيع عضوية الحزب الاشتراكي اليمني إلى العضوية الكاملة في الاشتراكية الدولية.

وقال محمد غالب احمد رئيس دائرة العلاقات الخارجية للحزب ان «هذا القرار يأتي اعترافا بالدور الفاعل للحزب الاشتراكي اليمني في النضال السلمي الديمقراطي والدفاع عن الحقوق والحريات ونبذ العنف والإرهاب».. مهنئا عضوات وأعضاء وأنصار الاشتراكي في الداخل والخارج على هذه المكانة الرفيعة التي سيتبوأها الاشتراكي اليمني على المستوى الدولي.

»الاشتراكية الدولية» تأسست عام١٩٥١ م في فرانكفورت بألمانيا وتضم قرابة ١٧٠ حزبا ومنظمة سياسيه ونقابيه وبرلمانيه في السلطة والمعارضة يمثلون ١٣٥ دولة.. وتتبنى المنظمة نظرية الديمقراطية الاشتراكية: الديمقراطية الاجتماعية التي تعتمد النضال السلمي الديمقراطي والتبادل السلمي للسلطة عبر الانتخابات ونشاط منظمات المجتمع المدني والنقابات وبالذات قطاعي المرأة والشباب.. ويرأسها على الدوام رؤساء جمهوريات أو رؤساء وزارات ،حيث يرأسها حاليا السيد جورج باباندريو رئيس وزراء اليونان السابق.

رأيـــــــي

ما لا يتسع له الحال

وديع العبسي

قال لي أحد الحزبيين إن الجيد في عملية التسوية أنها لم تنهي بنا إلى منتصر ومهزوم بين القوى المتصارعة.. وهي مسألة جرى الاتفاق عليها منذ البداية لما قد يجر إليه واقع الفوز والخسارة من رغبات انتقام.. مع ذلك فإن الإشكالية اليوم ورغم ما تجاوزناه من خطوات في إطار المبادرة الخليجية وآليتها أننا كما يبدو أمام نزاع آخر مختلف موجود في هذا الطرف أو ذاك.. يتعامل مع العملية بعصبية وتشنج وأحيانا بمكابرة، ويكون من نتيجة ذلك غالبا ممارسات مستفزة لا تحتكم إلى أي حنكة أو حذاقة، ولا تراعي ما يعانيه الشارع من جراح.

فالغريب انه ونحن على مشارف حدث الانتخابات الرئاسية المبكرة، وتأكيد الجميع على ضرورة إنجاحها نجد في الموازي للكلام أفعالا منفلتة تعيدنا كل حين إلى مربع التوتر والخوف على المستقبل، وما إذا كانت ستجري الانتخابات أم أننا سنشهد تحولا تراجيديا يصفع تفاؤلنا بالانتقال إلى بر الخلاص من هذا الوضع.

لا نستطيع أو لا نريد أن نسلم بأن هناك من قوى الساحة السياسية من تريد هلاك هذا المجتمع الطامح لاستئناف الحياة.. لكن مثل هذه الممارسات هي ربما عملية ترويض يرغب بها نفر من القوى استعداداً لما هو آت يتعمدون فيها اختيار مواقيت بذاتها لاتخاذ قرار أو افتعال حدث (استفزازي) ثم قياس رد الفعل ليجري (البناء عليه) شيئا فشيئا (طريقة التعامل) مستقبلا.. إلا أن مثل هؤلاء للأسف -غالباً- يفترضون مسبقاً سير الأمور في اتجاهات بذاتها فإذا ما صاروا إلى ما لم يتوقعونه أو ما لم يريدونه كرد فعل وجدوا أنفسهم عاجزين عن الخروج منه.. هذا على الأقل ما يمكن فهمه من هذه الماحكات والاستفزازات المتبادلة التي تأخذ منحا تصاعديا هذه الأيام.

أيام طابعها استفزاز واستفزاز آخر -وما بينهما تآكل لمساحات الود والقبول، والناس على خوف واحد من أن تتفاقم الأمور ويكون إجمالي فاتورة الأحداث التي نعيش صفحة دموية- لا سمح الله- وخيوط المخرج تريد في لحظة من التشنج أن تتسرب من بين أيدينا.

الطابع التشنجي للمواقف خاصية من تركيبتنا لا تتسع لها الظروف اليوم.. فهل نعي أنه حين نفقد الحكمة فإننا لن نكون مؤهلين لقيادة الآخرين.

walabsi1@gmail.com

بمشاركتك في الانتخابات الرئاسية المبكرة 21 فبراير 2012م تتحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

اللجنة العليا
للانتخابات والاستفتاء